الجسر ، وأن له بعض التعقيدات الدولية ومنها اضطرار الولايات المتحدة الى اخـذ موافقة دول اخرى على مرور العتاد فوق اراضيها او في أجوائها .

وهكذا فان مبدأ توازن القوى المزعوم لم يعد يصلح للادعاء به كوسيلة من وسائل السلم في منطقة الشرق الاوسط ولا يمكن ان يؤدي ، في أية صيغة ، الا لخدمة تنفيذ المخططات الاميركية ـ الصهيونيـة . ومن جهة فان تصريحات المسؤولين الكبار في الولايات المتحدة عن الاسراع في اغراق اسرائيل بالاسلحة ، مع الاصرار على عدم التكتم في هذا الامر ، لا ينسف هذا المبدأ من أساسه فقط بل ينبىء عن تمسك الولايات المتحدة بسياسة **ارهاب الدول العربية** ومؤيديها من جهة **وتأزيم الوضـع الدولـي** ووضعه على حافة الحرب من جهة ثانية .

لذلك كله لا بد من توقع حدوث ردود فعل عالمية كلما تقدم الزمن وبقي الوضـع المتفجر في الشرق الاوسط على حاله . وبين ردود الفعل العالمية هذه يأتي بالدرجة الاولى ظهور الحاجة الى الاقلال مما يصل اسرائيل من **وسائل الدمار وآلات العدوان** ، وبالتالي الحصول على موافقة أكثرية الدول الراغبة في السلام العادل على حظر عالمي على تصدير الاسـلحة الحربية الى اسرائيل للحد من عدوانها واجبارها على سلوك طريق السلام .

فالحظر المقصود اذن هو **الحظر الارغامي** الذي يهدف الى اجبار اسرائيل على تنفيذ قرارات الامم المتحدة ، وبمعنى اخر الزامها بالقيام بالواجبات التي تفرضها قواعـد القانون الدولي وموجبات السلم والامن ، وهو يختلف عن **الحظر الوقائي** الذي لا يهدف الى الزجر والمعاقبة بل الى تأكيد التمسك بقواعد الحياد وعدم التدخل بـين قوتين تمتلكان قدرا متساويا من الامكانيات الحربية . وهذا الحظر الاخير قد يصلح كمؤيد لمبدأ توازن القوى ـ لو أنه كان موجودا حقيقة ـ ولكنه في الظروف الحالية للوضع في الشرق الاوسط لن يكون الا في صالح اسرائيل سواء من الوجهة المادية او النفسية ، لان آثاره ستنسحب أيضا على العالم العربي الذي يدافع عن قضية عادلة اعترف بها المجتمع الدولي نفسه ، في حين تنجو اسرائيل من وصمة العدوان والخروج على ميثاق الامم المتحدة وقواعد القانون الدولي .

ان المبادىء السائدة اليوم في القانون الدولي تجعل من الحظر عملا مشروعا تستطيع ان تقوم به **الدول منفردة** كعمل من اعمال السيادة ، كما يمكن ان تقوم به **المنظمـات الدولية والاقليمية** ضد دولة تعتبر تصرفاتها واعمالها خارجة عـلى قوانين المجموعـة الدولية وقواعد الامن والسلم الدوليين .

والامثلة على الحظر الذي يمكن أن تقوم به الدول **بصورة منفردة** كثيرة نذكر منها :

ـ الحظر الذي فرضته بلجيكا وسويسرا على شحنات الاسلحة المتوجهة الى كل من فرنسا والمانيا في حرب عام ١٨٧٠ (وهو من قبيل الحظر الوقائي) .

ـ الحظر الذي فرضته دول اوربية متعددة على تصدير العتـاد الحربي الـى اسبانيا خلال الحرب الاهلية الاسبانية من عام ١٩٣٦ حتى عام ١٩٣٩ (وهو أيضا من أشكال الحظر الوقائي) .

ـ الحظر السوفياتي على تصدير البترول الى اسرائيل عام ١٩٥٦ عقب الاعتداء الثلاثي على مصر (وهو حظر ارغامي بحت) .

ـ الحظر الفرنسي على تصدير الاسلحة الى الشرق الاوسط عقب حرب حزيران ١٩٦٧ (وقد دعي هذا الحظر بالحظر الوقائي ـ الارغامي) .